



جانب من الجلسة



القائم برئاسة الجلسة أمس

في جلسة ماراتونية تخلها الشد والجذب .. وكلام المؤيدين والمعارضين زاد سخونتها

استجواب كلاسيكي .. والنتيجة 15 ت

كاتب: عمر الرشيد ومصطفى كامل

انتهى مجلس الأمة من مناقشة الاستجواب المقدم من النائب الدكتور عبدالله الطريجي إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة الدكتور عبد المحسن المدعج باقتراح قدمه عدد من النواب يتضمن 15 توصية تتعلق بمحاورة ولم يقدم طلب بطرح الثقة بالوزير وتم الاكتفاء بالمناقشة.

وجاء في التوصيات التي وافق عليها المجلس في نهاية جلسة الاستجواب:

١- مراجعة تقرير ديوان المحاسبة والعمل على تصحيح أوضاع وزارة التجارة من خلال ما ورد من ملاحظات هذا التقرير

٢- ضبط النظام الآلي المستخدم بعمليات صرف المواد التموينية وإيقاف الهدر في صرفها

٣- تصحيح الوضع في أداء الهيئة العامة للصناعة ومتابعة سير

الاعمال بالمنطقة الحرة بعد صدور الحكم النهائي

٤- التزام ابوزارة بتحصيل حقوق الانتفاع في كل المواقع التي تخص الوزارة أو الهيئة العامة للصناعة

٥- الالتزام بتحصيل مقابل التخزين في المنطقة الخامسة

٦- التزام الهيئة العامة للصناعة بتحصيل جميع مخالفات التي تكررها ديوان المحاسبة في تقريره

٧- مراجعة القرارات التي ذكرت في الاستجواب في المحور

الثاني فيما يخص جمع القياديين بين وظائفهم الادارية وممارسة اعمال تجارية وادارية أخرى

٨- التأكد من تطبيق القوانين والقرارات الادارية علي الجميع دون استثناء ومراجعة الملاحظات التي وردت في هذا الشأن بالاستجواب والتأكد من تصحيحها

٩- الالتزام في رقابة الوزارة علي الشركات من خلال متابعتها عند عقد جمعياتها العمومية

تعرض إحدى موظفات هيئة اسواق المال الى تحرش جنسي وتحريض على القسق والفجور قال الوزير المدعج انه تم فصل من قام بالتحرش بالمنطقة من وظيفته وذلك في التاسع من شهر يونيو الماضي.

وعن قيام احد الوكلاء المساعدين في وزارة التجارة بالتحرش باحدى موظفات الوزارة اوضح المدعج انه «لا يوجد في مكتب وزارة مساعد في وزارة التجارة قام بالتحرش» مبينا ان «ما حصل ان الموظفة اشكت عند وكيل الوزارة بوجود تحرش عبر برنامج التواصل الاجتماعي (واتس اب) من قبل احد الوكلاء المساعدين وقام وكيل الوزارة فوراً بإحالة هذه الشكاوى إلى إدارة الشؤون القانونية وعندها استدعت الإدارة القانونية الموظفة طلبت سحب الشكاوى».

وحول اتهام النائب الطريجي للوزير المدعج بتعيين اقربائه مستشارين في مكتبه افاد بأنه قام بتعيين مستشارين في مكتبه وفقاً للوائح وقوانين ديوان الخدمة المدنية نظراً لكونهم متخصصين من أصحاب الكفاءة.

ولم يسلح تفاصيل الجلسة: «أجل رئيس مجلس الأمة افتتاح الجلسة لمدة ساعة نتيجة لعدم اكتمال النصاب ثم استأنف الرئيس مرزوق الفائت افتتاح الجلسة بعد اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الحضور و المعترضين من النواب والحضور واعتذر عن حضور عدم الجلسة عبد الله العدواني وعبد الله التميمي وانتقل المجلس إلى التصديق على المضامير».

عبدان عبد الصمد: إبارك للثاني العربي وأن شاء الله دائماً في الفوز

القائم: سيد الله يسامح محمد جراح

عبدان عبد الصمد: يجب الاهتمام بقضية الشباب في السابق كان شارع الحب يوم الجمعة فقط اليوم كل ليلة والترقيم تحت الأشجار فدام مقرنا بين وزارة الداخلية ابن الدوريات لا بد من إشغال الشباب بأشياء جديده.. وزير الشباب والرياضة يعرف ان فيه ناس مستحقين في هيئة الشباب والرياضة ولكن لا يعطوا حقوقهم وفيه ناس يأتون بالبرشونات

وزير الداخلية: اشكر الاخوة الذين تطرقوا لهذه الظاهرة التي بدأت بالتفتش في المجتمع لكن قبل وزارة الداخلية فيه البيت والمدرسة والمسجد.. وفيه امور أخرى غير شارع الحب وحتي مجلسكم الموقر له دور في حماية الشباب

لا يوجد مخالفة للقانون في نقل الموظفين بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية عليه

الدعوى ليس لها سند قانوني اوضح المدعج ان هذه السلع تبلغ قيمتها تسعة ملايين و 139 ألف دينار سنوياً وهي تشمل المواد الغذائية والإنشائية وموضعا ان هذه المبالغ تصرف وفقاً ببقانون 1979/10 بشأن دعم السلع التموينية.

ورداً على انتقاد النائب الطريجي له بنقل موظفين في وزارة التجارة والصناعة إلى مواقع غير مدرجة في الهيكل التنظيمي للوزارة أكد ان ديوان الخدمة المدنية اعطى لوزارة التجارة والصناعة عشرة مراكز خدمة موزعة على جميع مناطق الكويت وأنه لا يوجد مخالفة للقانون في هذا الخصوص بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية.

ورداً على ما اتير بشأن



.. والمدعج يرد

قمت بتعيين مستشارين في مكاتب وفقاً للوائح ديوان الخدمة وكونهم متخصصين

صحيفة الاستجواب يجد دليلاً كاملاً على شخصانية النائب المستجوب وما استخدمه من الفاظ مسيئة وقاسية.. وردا على ادعاء النائب الطريجي ان السلع التموينية



الطريجي يشرح

المدعج: لممثل الأمة الحق في استخدام أدواته الدستورية لتأدية دوره التشريعي والرقابي

الاعمال الممتازة للموظفين المستحقين للمكافأة من خلال استثناء بعض الموظفين المستحقين للمكافأة وصرفها لغيرهم دون استحقاق.

وأشار إلى تعرض إحدى الموظفات في هيئة اسواق المال إلى تحرش جنسي وتحريض على القسق والفجور متأسلاً عن دور الوزير المدعج تجاه هذه الحالة.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة الدكتور عبد المحسن المدعج حق ممثل الأمة في أداء دوره التشريعي والرقابي. وقال الوزير المدعج في رده خلال جلسة مجلس الأمة أثناء مناقشة الاستجواب الموجه له

تم فصل من قام بالتحرش بالموظفة في التاسع من شهر يونيو الماضي

من النائب عبدالله الطريجي ان حق الاستجواب اصبح من المسلمات التي لا نقاش حولها وقال « ان من يطلع على

قوانين التجارة والديوان تمنع الموظف الحكومي من العمل كمدير تنفيذي في شركة خاصة



رئيس البرلمان الباكستاني خلال حضوره الجلسة

كلام غير دقيق عدم انتباهي لملاحظات المحاسبة فمنذ توليت الوزارة وأنا حريص على تلافي السلبات



متابعة نيابية

١٠- مراجعة جميع ما ورد في المحور الثالث المتعلق بسوق الكويت للأوراق المالية ومخالفات هيئة اسواق المال والتأكد من تصويب جميع الأخطاء والملاحظات

١١- مراجعة المخالفات التي وردت بشأن تأسيس شركة بورصة الكويت والعمل الجاد على تصويبها وتعديلها

١٢- الالتزام بعدم مخالفة الدستور والقوانين والزام هيئة اسواق المال لتقديم ميزانيتها عن السنوات الأربع الماضية والسنوات القادمة

١٣- مراجعة التعيينات التي تمت في هيئة اسواق المال وتصويب الأخطاء

١٤- مراجعة القضايا التي ذكرت في صحيفة الاستجواب والمتعلقة ببعض التصرفات من قبل بعض الموظفين والتي تعتبر تجاوزات أخلاقية وجنائية

١٥- التزام الحكومة بتقديم التعديلات على قانون هيئة اسواق المال خلال الفترة التي حددها مجلس الأمة

وكان بدأ مجلس الأمة في جلسته العادية أمس مناقشة طلب النائب الدكتور عبدالله الطريجي لاستجواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة الدكتور عبد المحسن المدعج.

وبعداً رئيس مجلس الأمة سرزوق الغانم طرقي الاستجواب إلى اعتلاء المنصة لبدء الاستجواب.

وقال النائب الدكتور عبدالله الطريجي انه لم يكن يهدف إلى تقديم استجواب لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبد المحسن المدعج بقدر ما كان يهدف إلى مواصلة التعاون مع الحكومة.

وأضاف النائب الطريجي خلال مناقشته الاستجواب انه تعامل مع الوزير المدعج بإبداء عدد من الملاحظات ووجه له عدداً من الأسئلة البرلمانية التي تمنى ان يجيب عنها الوزير لاسيما انه ينشد من خلالها الإصلاح لا غيره.

وأشار النائب الطريجي إلى ان هناك مستفيدين من دعم الحكومة للمواد التموينية التي تصرف للمواطنين شهرياً حيث يقومون ببيعها خارج البلاد.

وأضاف مشألاً: «ماذا لا يمكن لوزارة التجارة والصناعة ضبط الأسعار ومنع المنتجات الفاسدة».

وبين ان عدداً من قياديين الوزارة يملكون شركات خاصة يديرونها لافتاً إلى انه لا يمكن ان يدير هؤلاء القياديون اعمالهم التنفيذية في الوزارة إلى جانب اداراتهم لتجارهم الخاصة.

وأشار الطريجي إلى وجود مخالفات في صرف مكافأة